

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٥
وبرنامج عملها لعام ٢٠١٦



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٦



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	مختصرات
٥	بيان المهمة
٦	رسالة من الرئيس
٩	الأول مجالات النشاط الرئيسية في عام ٢٠١٥
٩	ألف - العلاقات مع هيئات الرقابة والتنسيق الأخرى
١٠	باء - التقارير والرسائل الموجهة للإدارة الصادرة في عام ٢٠١٥
١٨	جيم - التحقيقات
١٨	دال - التقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
٢٠	هاء - قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها
٢٤	الثاني آفاق عام ٢٠١٦
٢٦	الثالث برنامج العمل لعام ٢٠١٦
	المرفق
٣١	الأول: حالة تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٥ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
	الثاني الحالة الإجمالية لقبول المنظمات المشاركة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها لهذه
٣٣	التوصيات في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤
٣٤	الثالث التقييم المقترح لنظام التتبع الشبكي: المؤشرات الرئيسية
	الرابع قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لخصصها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة للفترة
٣٨	٢٠١٦-٢٠١٧
٣٩	الخامس تكوين وحدة التفتيش المشتركة
٤١	السادس برنامج العمل لعام ٢٠١٦

مختصرات

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	الأونروا
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	الأونكتاد
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	البرنامج الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	البرنامج المشترك المعني بالإيدز
صندوق الأمم المتحدة للسكان	صندوق السكان
مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق	مجلس الرؤساء التنفيذيين
لجنة الخدمة المدنية الدولية	لجنة الخدمة المدنية
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	مفوضية اللاجئين
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	مكتب خدمات المشاريع
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	موئل الأمم المتحدة
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	هيئة الأمم المتحدة للمرأة
وحدة التفتيش المشتركة	الوحدة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	اليونسكو
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	اليونيسيف

بيان المهمة*

لما كانت وحدة التفتيش المشتركة هي الهيئة الرقابية الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي يعهد إليها بإجراء عمليات التفتيش والتقييم والتحقيقات على نطاق المنظومة ككل، فإنها تهدف إلى ما يلي:

- (أ) مساعدة الأجهزة التشريعية في المنظمات المشاركة على الاضطلاع بمسؤولياتها الإدارية فيما يختص بوظيفتها المتعلقة بالرقابة على كيفية إدارة الأمانات للموارد البشرية والمالية والموارد الأخرى؛
- (ب) المساعدة على زيادة كفاءة وفعالية الأمانات المعنية في النهوض بالولايات التشريعية وتحقيق أهداف المهام المحددة للمنظمات؛
- (ج) العمل على زيادة التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛
- (د) تحديد أفضل الممارسات، واقتراح معايير مرجعية، وتسهيل تبادل المعلومات على نطاق المنظومة بأسرها.

* انظر A/66/34، المرفق الأول: إطار وحدة التفتيش المشتركة الاستراتيجية المنقح للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩.

رسالة من الرئيس

عملا بالفقرة ١ من المادة ١٠ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة، يسرني أن أقدم تقرير الوحدة السنوي هذا، الذي يتضمن بيانا بالأنشطة التي اضطلعت بها في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ومخططا لبرنامج عملها لعام ٢٠١٦.

وقد احتفلت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها؛ أما في عام ٢٠١٦، فتحتفل وحدة التفتيش المشتركة بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيسها. وتود الوحدة في هذا السياق أن تكرر تأكيد التزامها بالعمل بشكل فعال بصفتها الآلية الرقابية الخارجية الوحيدة على نطاق المنظومة التي تغطي جميع المنظمات المشاركة. وتكرس الوحدة نفسها من جديد لتلبية الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة ومجالس إدارتها، مع العمل عن كثب مع الرؤساء التنفيذيين لتلك الهيئات والمجالس. كذلك تجدد الوحدة التزامها بتنفيذ ولايتها المتمثلة في المساعدة على تعزيز فعالية وكفاءة المنظمات المشاركة، فضلا عن دعم التنسيق فيما بينها. وسوف تتكيف الوحدة مع الأولويات الجديدة التي تحددها الهيئات التشريعية. فعلى سبيل المثال، يطرح تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت مؤخرا سلسلة من التحديات أمام منظومة الأمم المتحدة على مدى العقد ونصف العقد المقبلين. وتلتزم وحدة التفتيش المشتركة بأن تؤدي دورا داعما في مجال التصدي لهذه التحديات، في إطار ولايتها.

وتؤكد وحدة التفتيش المشتركة عزمها على مواصلة الاستجابة بشكل كامل لشواغل واحتياجات الدول الأعضاء، وعلى الاستمرار في العمل عن كثب مع الهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة ومجالس إدارتها ورؤسائها التنفيذيين وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل إنجاز مهمتها، وزيادة فعاليتها كأداة فعالة للرقابة في منظومة الأمم المتحدة.

وفي عام ٢٠١٥، قامت الوحدة بنشر خمسة تقارير على نطاق المنظومة، وتقرير يغطي عدة منظمات، وسلسلة من الرسائل الموجهة للإدارة. ومن المقرر أن تكتمل في الأسابيع والشهور المقبلة خمسة مشاريع إضافية بدأت في عام ٢٠١٥. واضطلعت الوحدة بعدد من الأنشطة الأخرى، بما في ذلك مواصلة عملية الإصلاح الخاصة بها، وتعزيز أنشطة التواصل وتعبئة الموارد، وتوثيق التعاون مع مختلف منتديات الإدارة والرقابة. واضطلعت الوحدة أيضا بمشروعين نموذجيين صدر بهما تكليف من الجمعية العامة بشأن إجراء تقييم مستقل على نطاق المنظومة في سياق استعراض السياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة الإنمائية.

وقد ركزت الوحدة لدى اختيار وتنفيذ برنامج عملها على مدى السنة الماضية على كل من البعدين الاستراتيجي والتنفيذي للأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات المشاركة، مع مراعاة الولايات المسندة من الهيئات التشريعية/مجالس الإدارة، والمقترحات الواردة من المنظمات والهيئات الرقابية، فضلا عن المخاطر المرتبطة بالمنظومة ككل. وأولي الاعتبار للأهداف الرئيسية المتعلقة بتعزيز الكفاءة والفعالية داخل المنظمات نفسها وزيادة التنسيق فيما بينها، وكذلك لضرورة أن تقدم للهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة ومجالس إدارتها ورؤسائها التنفيذيين توصيات عملية يمكن الاستناد إليها.

وفي سبيل أن يكون عمل الوحدة مؤثرا، يلزم اتخاذ إجراءات بشأن التوصيات المقبولة: ويتضح هذا من الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى الهيئات التشريعية لاتخاذ إجراءات ملموسة بشأن التوصيات. وسوف تسعى الوحدة إلى تيسير عملية اتخاذ القرارات التشريعية، بما في ذلك عن طريق تقديم توصيات عملية قابلة للتنفيذ يمكن الاستناد إليها، تركز على النتائج وتعالج قضايا محددة تحديدا دقيقا.

وقد اعترفت الدول الأعضاء بقيمة نظام التتبع الشبكي الذي وضعتة الوحدة وتقوم باستخدامه لرصد مدى قبول وتنفيذ توصياتها، وشهدت السنة الماضية زيادة في عدد مستعملي النظام. غير أن مسألة استمرار الدعم اللازم لتحديثه وصيانتته الدورية لا تزال تشكل تحديا. ويمكن أن يتيح نظر الأمين العام في خيارات استضافة الموقع الشبكي للوحدة داخليا، حسب ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٧٠، فرصة لحل هذه المسألة.

وخلال العام الماضي، حافظت الوحدة على الزخم المتحقق فيما يتعلق بمسألة إصلاحها الداخلي، من خلال تحديث إجراءات عملها الداخلية. وتتضمن الصيغة المنقحة عدة سمات جديدة مثل تعزيز ضمان الجودة، وإيلاء مزيد من الاهتمام لضرورة زيادة فعالية الممارسات والإجراءات المتبعة فيما يتعلق بالإدارة والرقابة والمساءلة، واقتراح سبل جديدة لتقديم التقارير إلى الهيئات التشريعية/مجالس الإدارة، وتحديد المبادئ التوجيهية للتعامل المنهجي مع التعليقات والملاحظات الواردة من المنظمات المشاركة.

ويتألف برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٦ من سبعة مشاريع جديدة. وقد اختيرت تلك المشاريع بعناية من خلال عملية تشاورية. وهي تغطي مسائل ذات أهمية على نطاق المنظومة وتهدف إلى التصدي لتلك المسائل من منظور استراتيجي يقوم على تقييم المخاطر. وتشمل تلك المشاريع استعراض عملية تقديم الخدمات الإدارية؛ وإدارة المعارف في منظومة الأمم المتحدة؛ واستعراض سياسات السفر؛ وإجراء الاستعراضات المتعلقة بالمساءلة والرقابة تحت قيادة الجهات المانحة؛ وإجراء استعراض شامل للدعم المقدم

على نطاق المنظومة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وإجراء الاستعراضات المتعلقة بالتنظيم والإدارة. وتمثل هذه المشاريع توازنا معقولا ومزيجا جيدا من الاستعراضات التي تشمل المنظومة برمتها والاستعراضات الخاصة بفرادى المنظمات، وهي تتسم بدرجات متفاوتة من التعقيد كما يتفاوت النطاق الذي تغطيه.

وفي الختام، أود أن أودع المفتشين الأربعة الذين تركوا الوحدة في نهاية عام ٢٠١٥ وأعرب عن الترحيب الحار بمن سيخلفونهم. وقد أدى هذا التشكيل الجديد إلى تغير كبير في التوازن بين الجنسين داخل الوحدة: إذ أن هناك الآن ثلاثة نساء من مجموع المفتشين البالغ أحد عشر مفتشا، مما يشكل خطوة بارزة، حتى وإن كانت لا تزال غير كافية، نحو تحسين تمثيل المرأة في وحدة التفتيش المشتركة.

(توقيع) غوبيناتان أشامكولانغاري

الرئيس

جنيف، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

الفصل الأول

مجالات النشاط الرئيسية في عام ٢٠١٥

١ - برز من بين الأنشطة التي اضطلعت بها الوحدة في عام ٢٠١٥ نشاطان هامان، يتصل أحدهما بعملها الفني، والآخر بالجهود المتواصلة التي تبذلها الوحدة من أجل تحسين إجراءات عملها الداخلية. فعلى المستوى الفني، قامت الوحدة عملياً في عام ٢٠١٥ بإنفاذ الدور المنوط بها بصفتها الهيئة الرقابية الخارجية الوحيدة على نطاق المنظومة المكلفة بولاية واسعة النطاق على صعيد التقييم والتفتيش والتحقيق. وقد تجلّى هذا في اضطلاع الوحدة، بناء على أمور من بينها طلب الجمعية العامة (انظر القرارين ٢٢٩/٦٨ و ٢١٧/٦٩)، بمهام أكثر تعقيداً تتعدد فيها الجهات صاحبة المصلحة ويجري في إطارها دراسة الأثر المترتب على الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية، بالإضافة إلى التركيز التقليدي على تحسين الإدارة وطرق استخدام الأموال وكفاءتها، حسب المنصوص عليه في المادة ٥ من النظام الأساسي (القرار ١٩٢/٣١). وسترد تفاصيل هذا العمل في الفروع الواردة أدناه التي تقدم موجزاً للتقارير الصادرة في عام ٢٠١٥، ولبرنامج العمل لعام ٢٠١٦.

٢ - وفيما يتعلق بالعمليات الداخلية، واصلت الوحدة تحسين إجراءات عملها الداخلية، واستمرت في إعداد دورة تخطيط العمل التي تغطي فترة سنتين، وهي تواظب على اتخاذ التدابير من أجل تنفيذ التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن استعراض النظراء، ولا سيما وضع استراتيجية لتعبئة الموارد والاضطلاع بأنشطة التواصل وبناء الخبرة الداخلية. وتعترف الوحدة بأن بعض الجوانب الانتقالية والاحتياجات الخاصة بالتعلم المرتبطة بنظام أو موجاً قد أثرت في العمليات الداخلية، كما أثر فيها شعور بعض الوظائف.

ألف - العلاقات مع هيئات الرقابة والتنسيق الأخرى

٣ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، شاركت الوحدة في الاجتماع الثلاثي السنوي لهيئات الرقابة الثلاث، وهي مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة. وتم تعميم ومناقشة مشروع برنامج العمل الخاص بكل من هذه الهيئات الثلاث للعام المقبل من أجل تجنب التداخل والازدواج وتحقيق مزيد من التعاضد والتعاون بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

٤ - واستمر التواصل مع أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن عدة أبعاد، تشمل تبادل المعلومات بشأن المجالات المحددة لفرادى مشاريع الهيئات المعنية وخطط عملها.

باء - التقارير والرسائل الموجهة للإدارة الصادرة في عام ٢٠١٥

٥ - في عام ٢٠١٥، أنتجت الوحدة خمسة تقارير على نطاق المنظومة بشأن المواضيع التالية: تعميم العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق؛ وتقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وسياسات وممارسات الإعلام والاتصالات؛ والأنشطة والموارد المخصصة للتصدي لتغير المناخ؛ وخدمات أمين المظالم التي توفرها المنظمات. وقد أعد تقرير واحد لاستعراض التعاون فيما بين اللجان الإقليمية للأمم المتحدة. وأصدرت سلسلة من الرسائل الموجهة للإدارة: بشأن تقييم أنشطة إدارة العقود بعد منحها في ١٤ منظمة؛ وسلامة الموظفين وأمنهم؛ وامتنال إحدى المنظمات المشاركة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ ومدى قبول أربع منظمات وتنفيذها لتوصيات الوحدة (انظر الموجزات الواردة في الفقرات من ٦ إلى ٢٧ أدناه والقائمة الواردة في المرفق الأول).

موجزات الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة للإدارة التي تم إعدادها في عام ٢٠١٥

تقييم لأداء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعميم العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق (A/70/678)

٦ - تم من خلال التقييم تقدير مدى تلبية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للدعوة الواردة في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى إدماج المبادئ المتعلقة بالعمل اللائق في خططها الاستراتيجية/أعمالها على مختلف المستويات (المستوى المشترك بين الوكالات ومستوى المقر والمستويان الإقليمي والقطري) بهدف استخدام الدروس المستفادة في وضع الصيغة النهائية لخطة ما بعد عام ٢٠١٥. وتم تحديد الآليات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة لتعميم مراعاة ذلك المنظور وتقييم العقبات التي تعوق التنفيذ وتحديد جوانب البيئة التي تمكن من إدماج القضايا المتعلقة بالعمل اللائق على مختلف المستويات، وكذلك التحديات التي تواجه المنظومة في هذا الصدد. وحدد التقييم أيضا التجارب الناجحة والممارسات الجيدة المتعلقة بتعميم مراعاة برنامج العمل اللائق في أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٧ - ووجد التقييم عموماً أن عملية تعميم مراعاة برنامج العمل اللائق في أنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة قد لقيت قدراً متوسطاً من النجاح. وكانت هناك اختلافات واسعة داخل هذه المنظمات، فقد أظهر البعض مستوى رفيعاً من التعميم في حين أن البعض الآخر لم يضطلع بأي أنشطة تتعلق بمسألة العمل اللائق. ويتضمن التقييم سبع توصيات، إحداها موجهة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأخرى إلى مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، وأربع توصيات موجهة إلى الأمين العام وتوصية واحدة إلى الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحديد معايير الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/69/921)

٨ - أدرجت وحدة التفتيش المشتركة هذا المشروع في برنامج عملها لعام ٢٠١٥ وفقاً للولاية المسندة إليها من الجمعية العامة في الفقرة ١٢ من قرارها ٢١٧/٦٩. وحددت الوحدة المجالات التي ينبغي تناولها في استعراض شامل لتعزيز تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

٩ - ووجه التقرير إلى الجمعية العامة ست توصيات تبين المجالات التي ينبغي النظر فيها في استعراض شامل لكفالة تناول المسائل التالية: (أ) تحديد دور مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع الاعتراف بأوجه الترابط بين الولايات العالمية (مثل أهداف التنمية المستدامة، وتغير المناخ، والحد من خطر الكوارث، وتمويل التنمية، وما إلى ذلك) بهدف مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق التنمية المستدامة؛ (ب) تقييم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والولايات المسندة إلى مكتب الممثل السامي وتخصيص الكيانين للموارد ومدى فعالية التنسيق بينهما؛ (ج) تقييم الأدوار التي تضطلع بها إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة وكياناتها، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث واللجان الإقليمية، ومدى تنسيق برامجها دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (د) تقييم دور العمل الذي يؤديه الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي ترأسه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في النهوض بتنفيذ مسار ساموا؛ (هـ) تحليل البنية المؤسسية الرامية إلى تعزيز أوجه التآزر على نطاق منظومة الأمم المتحدة في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفقاً للفقرات من ١٢٢ إلى ١٢٤ من قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩؛ (و) تعزيز

التنسيق بين مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من أجل تعزيز الفاعلية في تقديم التقارير إلى الدول الأعضاء وتحسين نوعية تلك التقارير وشفافيتها.

١٠ - وفي القرار ٦٩/٢٨٨، أحاطت الجمعية العامة علماً مع التقدير بتقرير الوحدة، وكلفتها كذلك بإجراء الاستعراض الشامل. واستجابة لذلك الطلب، أدرجت الوحدة مشروعاً جديداً في برنامج عملها السنوي لعام ٢٠١٥، وستُنجز نتائج هذا المشروع في منتصف عام ٢٠١٦ وستُغطي النطاق المحدد في الفقرة ٤ من القرار المذكور أعلاه.

التعاون فيما بين اللجان الإقليمية للأمم المتحدة (A/70/677-E/2016/48)

١١ - قِيم الاستعراض أهمية وفعالية التعاون الحالي فيما بين اللجان الإقليمية، والتعاون بين اللجان الإقليمية والكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في إطار آلية التنسيق الإقليمية، والعلاقة بين هيئات إدارة اللجان الإقليمية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتضطلع اللجان الإقليمية الخمس بدور مهم في الجمع بين المعنيين بالأمر من كيانات منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة غير التابعة للأمم المتحدة من أجل وضع المعايير وبناء التوافق في الآراء ومتابعة المبادرات العالمية الرئيسية، وتعتبر الأدوار التحليلية والمعايير التي تؤديها اللجان الإقليمية هي موطن قوتها الرئيسية. ومع اعتماد خطة التنمية المستدامة الطموحة لعام ٢٠٣٠، تتبوأ هذه اللجان موقعا يمكنها من أن تكون بمثابة جسر يربط بين العمليات على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٢ - غير أن التقرير أشار إلى ضرورة تحسين آليات التعاون وقدم عدة توصيات في سبيل تحقيق هذه الغاية. وأوصى التقرير الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية بمراجعة أسلوب العمل المتبع في اجتماعاتهم وجلساتهم التحاورية. وأشار التقرير إلى ضرورة زيادة توضيح دور كل من آلية التنسيق الإقليمية والأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ورئي في التقرير أن من شأن تقديم اللجان الإقليمية لتقارير موضوعية وتحليلية منتظمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة أن يساعد على تحسين التعريف بدورها على صعيد مقر الأمم المتحدة. وطرح التقرير أيضاً مقترحات تهدف إلى تعزيز التماسك والتآزر على نطاق ركيزة الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية.

سياسات وممارسات الإعلام والاتصالات في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2015/4)

١٣ - شدد هذا الاستعراض الذي شمل المنظومة بأسرها على الدور الهام الذي يؤديه الإعلام والاتصالات في إعادة تأكيد أهمية منظومة الأمم المتحدة وتقوية مصداقيتها وصورتها وسمعتها من خلال اتباع نهج استراتيجي في أداء المهام المعنية. وحدد الاستعراض تسعة معايير لكفالة دعم مهام الإعلام والاتصالات للأهداف والأولويات التنظيمية. وتركز هذه المعايير خصوصا على وضع استراتيجيات للاتصالات على مستوى المنظومة؛ وكفالة إمكانية الوصول إلى المديرين التنفيذيين واتساق أعمال التخطيط والرسائل الموجهة؛ وبناء القدرة على إصدار منتجات إعلامية متعددة اللغات أو تنفيذ أنشطة متعددة اللغات؛ ورصد تلك الأنشطة.

١٤ - ودعا الاستعراض، في إطار تقييم آليات التنسيق على نطاق المنظومة، إلى إيجاد أوجه للتضافر في العمل بين فريق الأمم المتحدة للاتصالات على مستوى كبار المسؤولين والفريق العامل المعني بالاتصالات والدعوة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وعرض الاستعراض إنجازات الترتيبات المحلية والتحديات التي تصادفها في الترويج لمهام الإعلام والاتصالات المشتركة بين مؤسسات المنظومة من خلال مراكز الأمم المتحدة للإعلام وأفرقة الأمم المتحدة المحلية للاتصالات.

استعراض الأنشطة والموارد المخصصة للتصدي لتغير المناخ في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (A/70/627)

١٥ - شمل الاستعراض المنظمات المشاركة وعددا من أمانات الاتفاقيات البيئية، مع التركيز بوجه خاص على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبلغ مجموع النفقات التي أُفيد بأنها صُرفت في إطار مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف على الأنشطة المتصلة بتغير المناخ ١ ٨٨٢ مليون دولار في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وبلغت التوقعات الخاصة بتلك النفقات ٢ ٠٢٧ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ورأت معظم المنظمات أنها تساهم في التخفيف من تغير المناخ أو التكيف معه باعتبار ذلك من النواتج الجانبية لأهدافها الأساسية. وباستثناء حالات قليلة، لم تضع تلك المنظمات منهجية محددة لتتبع العمل المنفذ فيما يتعلق بتغير المناخ بحسب أنواع الأنشطة والتمويل. وتفتقر منظومة الأمم المتحدة ككل إلى منهجية مشتركة راسخة تسهل تبيان الأعمال بحسب القطاع والتأثير في سياق التصدي لتغير المناخ. ولعل منهجية من هذا القبيل قد تكون مفيدة في تعزيز التنسيق وتوطيد أوجه التآزر ضمن منظومة الأمم المتحدة

ليتسنى لها توحيد الأداء في منع ومكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ. وتضمن الاستعراض ست توصيات، اثنتان منها موجهتان إلى الهيئات التشريعية، وترمي التوصيات إلى كفالة التنسيق على نطاق المنظومة، والمساءلة، وتحسين تقاسم المعلومات، ودعم نقل التكنولوجيا، وتوجيه الاهتمام الكافي لقضايا تغير المناخ على المستوى القطري، لا سيما من خلال إدراج هذه القضايا في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

استعراض خدمات أمين المظالم التي توفرها المنظمات على نطاق منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2015/6)

١٦ - أوضح الاستعراض أن ١٩ مؤسسة من أصل ٢٨ مؤسسة مشاركة توفر لموظفيها حاليا خدمات أمين المظالم. وكشف الاستعراض أيضا عن عدم كفاية الفهم العام لدور أمين المظالم المعني بالمنظمات أو للمبادئ التي يعمل بموجبها. وأوصى الاستعراض بأن تدرج المؤسسات في استقصاءات آراء موظفيها أسئلة عن خدمات أمين المظالم من أجل تحديد الأنشطة اللازمة لإذكاء وعي الموظفين بمهام أمين المظالم وتحسين فهمهم لها. وأوضح الاستعراض أن الموظفين العاملين في مكاتب المقر أفضل حالا من زملائهم العاملين في الميدان الذين كثيرا ما يعتمدون على التكنولوجيا للتواصل مع أمين المظالم الخاص بهم الذي عادة ما يكون موجودا في المقر. ودعا الاستعراض إلى اتباع نهج يركز تركيزا أكبر على تلبية احتياجات العملاء ويتيح لهم خيار اللجوء إلى أي من أمناء المظالم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، سواء كانوا مقيمين أو زائرين لمواقع عمل الموظفين.

١٧ - ونظرا إلى أن الاختصاصات التي يمارس بموجبها أمناء المظالم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مهامهم ليست شاملة وأن معظمها يعود إلى أكثر من عقد من الزمن، فلا بد من تحديثها ونشرها على المؤسسات المعنية. ولا توجد إجراءات أو معايير منسقة للممارسة العملية لهذه المهام. ونتيجة لذلك، تتعذر مقارنة الإحصاءات المبلغ عنها مقارنة كاملة، ومن ثم، يلزم إعداد دليل منسق عن إدارة القضايا في منظومة الأمم المتحدة. وأوصى الاستعراض بتوفير تدريب مستمر يشتمل على إجراءات لاعتماد أمناء المظالم. وينبغي كفالة أداء أمناء المظالم لمهامهم بمهنية وتحسين أدائهم باستمرار وتقييمه ومساءلتهم عنه من خلال عملية تشمل ممثلي الإدارة والموظفين.

١٨ - وشدد الاستعراض على ضرورة أن تتيح جميع المؤسسات لأمين المظالم إمكانية تقديم تقارير عن المسائل النظامية إلى هيئاتها التشريعية حتى يتسنى للدول الأعضاء أن تحدد شواغلها وأولوياتها الرئيسية في حالة وجود تضارب في الأولويات أو في حالة قلة الموارد. وأخيرا،

ينبغي لشبكة أمناء المظالم والوسطاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها أن تشكل فريقاً فرعياً يقتصر على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ليتعامل مع التحديات المحددة التي تعترض هذه المؤسسات ومع التوصيات الواردة في التقرير.

الرسالة الموجهة للإدارة بشأن سلامة الموظفين وأمنهم (JIU/ML/2015/1)

١٩ - شرعت وحدة التفتيش المشتركة، في إطار برنامج عملها لعام ٢٠١٤، في إجراء استعراض شامل لسلامة الموظفين وأمنهم في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ووجهت الوحدة للإدارة في عام ٢٠١٥ رسالة ذات طابع سري تتضمن نتائج البعثات الميدانية التي أجرتها لإعداد الاستعراض.

٢٠ - وما زالت مسألة أمن موظفي الأمم المتحدة من المسائل المدرجة باستمرار في جدول أعمال المنظمة وموضوعاً من مواضيع عملية إصلاحها. وتولي المنظمة أهمية كبيرة لسلامة الموظفين وأمنهم بالنظر إلى عدد وطبيعة وخطورة الحوادث الأمنية التي وقعت في السنوات الأخيرة، والتي أسفرت عن إصابة ومقتل عدد كبير من موظفي الأمم المتحدة. وكان الهدف الأولي من الاستعراض هو تقييم التقدم المحرز منذ أن قدم في عام ٢٠٠٨ تقرير الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومبانيها على الصعيد العالمي المعنون "نحو ثقافة للأمن والمساءلة"، ولا سيما مدى التحسن الذي طرأ على نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن استجابة للنقاط التي حددها التقرير المذكور آنفاً في مجالات معينة؛ وتقييم مدى قدرة نظام الأمم المتحدة الحالي لإدارة الأمن على التصدي للتحديات المتوقعة وغير المتوقعة التي تواجهه على الصعيد العالمي؛ وتقييم مدى اتساقه على صعيدي المقر والميدان؛ ومدى فعاليته من حيث التكلفة، أي ما إذا كان يوفر لأصحاب المصلحة الرئيسيين فيه خدمات قيمة مقابل الأموال المخصصة له؛ وتحديد الثغرات القائمة والتحسينات المطلوبة في موارده وأساليب إدارته وتنظيمه.

٢١ - وقد وجهت تلك الرسالة إلى إدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة في مسعى لإطلاع الإدارة العليا على النتائج المحددة المنبثقة عن البعثات الميدانية. وتضمنت الرسالة ست توصيات تركز على المسائل التي يتعين معالجتها، وقد حظيت جميعها بقبول إدارة شؤون السلامة والأمن. وتضمنت الرسالة أيضاً توصيات ومقترحات غير رسمية أو غير ملزمة لكي تنظر فيها الإدارة العليا إدارة شؤون السلامة والأمن في سياق خمس مجالات استراتيجية محددة هي: ثقافة الأمن؛ وإدارة المعلومات؛ ومعايير السلامة والأمن؛ وإدارة الأزمات الأمنية؛ والموارد والتمويل. وعُرضت النتائج والتوصيات الواردة في الرسالة على أعضاء الشبكة

المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، فأسهمت الرسالة بذلك في المناقشة العامة المتعلقة بسلامة الموظفين وأمنهم.

الرسالة الموجهة للإدارة بشأن الجهود التي تبذلها منظمة السياحة العالمية للائتمثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (JIU/ML/2015/2)

٢٢ - عقب صدور التقرير المعنون "عملية التفتيش التي أجريت في إطار متابعة استعراض عام ٢٠٠٩ لأساليب التنظيم والإدارة في منظمة السياحة العالمية" (JIU/REP/2014/5)، وجهت رسالة مفصلة من الرسائل التي توجه للإدارة إلى الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية عن مدى تنفيذ المنظمة للتوصيات الثلاث التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة والمعايير الـ ١٦ المتعلقة بأفضل الممارسات للانتقال بشكل سلس إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الرسائل الموجهة للإدارة بشأن استعراض مدى قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها

٢٣ - بعد مرور ثلاث سنوات على بدء العمل بنظام التتبع الشبكي في عام ٢٠١٢، قررت الوحدة استعراض مدى قبول المؤسسات المشاركة وتنفيذها للتوصيات التي قدمتها الوحدة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٢. وشمل الاستعراض تحليلاً "لأداء" كل مؤسسة وإصدار سلسلة من الرسائل الموجهة للإدارة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وتألّف الاستعراض من تحليل مقارنة لمتوسط معدل قبول المؤسسات لتوصيات الوحدة وتنفيذها لها من أجل تحديد المؤسسات ذات الأداء "العالي والمتوسط والضعيف"؛ وتحليل لاتجاهات معدلات القبول والتنفيذ في كل مؤسسة؛ وتحديد التوصيات التي لم تنفذ منذ خمس سنوات أو أكثر؛ واستعراض للتوصيات التي تعتبر "غير ذات صلة" في كل مؤسسة؛ واستعراض لمعدلات قبول التوصيات وتنفيذها من جانب الرئيس التنفيذي والهيئة التشريعية في كل مؤسسة؛ وتحليل لعملية النظر في التقارير من جانب الهيئات التشريعية لتلك المؤسسات. وقد صدرت ثلاث رسائل موجهة للإدارة، هي:

الأمانة العامة للأمم المتحدة (JIU/ML/2015/3)

٢٤ - خلص الاستعراض إلى أن معدل تنفيذ التوصيات أدنى من متوسط جميع مؤسسات المنظومة وأن معدل قبول التوصيات يتجه نحو الانخفاض؛ وكانت معدلات قبول وتنفيذ التوصيات الموجهة إلى الجمعية العامة أقل من معدلات قبول وتنفيذ التوصيات الموجهة إلى

الأمين العام؛ وكانت هناك ١٣٦ توصية لم تنفذ في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩. وما لم يتم وضع آلية مناسبة موضع التنفيذ، سيستمر الإبلاغ عن وجود عدد كبير من التوصيات "المفتوحة" الموجهة إلى الهيئات التشريعية وعن انخفاض معدل القبول والتنفيذ.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (JIU/ML/2015/4)

٢٥ - خلص الاستعراض إلى أنه على الرغم من انخفاض معدل قبول التوصيات قليلاً عن متوسط جميع المنظمات وارتفاع معدل التنفيذ كثيراً عن المعدل المتوسط، فقد تناقص كلا المعدلين على مدى الفترة. وتوجد لدى المنظمة نسبة مئوية مرتفعة للغاية من التوصيات المصنفة في تقاريرها باعتبارها "غير ذات صلة". ولم تمثل الهيئة التشريعية للمنظمة في الممارسة التي اتبعتها في تناول تقارير الوحدة والنظر فيها امتثالا كاملاً للأحكام ذات الصلة الواردة في النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة. وعلى الرغم من الاجتماعات السنوية التي يعقدها المجلس التنفيذي، فإن النظر في التوصيات عادة ما كان يتأخر لعام أو عامين.

برنامج الأغذية العالمي (JIU/ML/2015/5)

٢٦ - أشاد الاستعراض بأداء برنامج الأغذية العالمي لتحقيقه معدلات أعلى من المتوسط من حيث قبول توصيات الوحدة وتنفيذها، ولالاتجاه الإيجابي الذي اتسمت به هذه المعدلات على مدى الفترة، وانخفاض عدد التوصيات التي ظلت دون تنفيذ لفترة طويلة، ودقة توقيت النظر في التقارير، وتنفيذ عملية لكفالة معالجة كل توصية موجهة إلى الهيئة التشريعية بشكل محدد من خلال استجابة رسمية من المجلس التنفيذي. إلا أن التقارير لا يجري تعميمها على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة واتفق المتابعة^(١).

الرسائل الموجهة للإدارة بشأن تقييم عمليات إدارة العقود بعد منحها في ١٤ من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/ML/2015/6)

٢٧ - أجريت التقييمات باستخدام نموذج تقييم عمليات إدارة العقود الذي وضعتة الوحدة لتقييم درجة نضج عمليات إدارة العقود بعد منحها في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. واستندت البيانات المستخدمة في التقييمات إلى دراسة استقصائية موحدة أجريت لكل منظمة بالاقتران مع تقرير الوحدة المعنون "إدارة العقود وتنظيمها في منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2014/9). وعُنت الرسائل التي وُجّهت بشكل منفصل للإدارة في

(١) أجاز المجلس التنفيذي في قراره ٢٠٠٢/م ت-١٧/٢ المخطط التجريبي الوارد في الوثيقة

WFP/EB.2/2002/8-A و Corr.1/Rev

كل منظمة (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والأمانة العامة للأمم المتحدة) بإيجاز تصنيفات التقييم الواردة في نموذج تقييم عمليات إدارة العقود الخاص بالمنظمة المعنية، وتحليل النتائج من منظور نضج عمليات إدارة العقود بعد منحها، وتوفير نقطة بداية لكل منظمة لوضع خطة لتنمية القدرات المتعلقة بإدارة العقود في المجالات التي يمكن أن تحتاج إلى مزيد من التعزيز.

جيم - التحقيقات

٢٨ - تركّز التحقيقات التي تجريها الوحدة على الانتهاكات المزعومة للأنظمة والقواعد وغيرها من الإجراءات القائمة، التي يرتكبها الرؤساء التنفيذيون، ورؤساء هيئات الرقابة الداخلية؛ ومسؤولو المنظمات من غير الموظفين؛ واستثنائياً موظفو المنظمات التي لا توجد لديها القدرة الداخلية على إجراء تحقيقات، وذلك رهنا بالموارد المتاحة.

٢٩ - وترمي المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية للتحقيقات التي تُطبّقها الوحدة إلى كفاءة الامتثال للمبادئ التوجيهية الموحدة للتحقيقات بالصيغة المنقحة التي صدق عليها المؤتمر العاشر للمحققين الدوليين في عام ٢٠٠٩.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٥، تلقت الوحدة ثلاث شكاوى جديدة عولجت اثنتان منها، وما زال ملف الثالثة مفتوحاً، ريثما يضع عنصر التحقيق في الوحدة الصيغة النهائية للتقييم الكامل.

دال - التقييم المستقل على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٣١ - من أجل تعظيم النتائج التي تحقّقها منظومة الأمم المتحدة وأهميتها وتأثيرها في دعم البلدان المستفيدة من البرامج في تحقيق أهدافها الإنمائية، نوعت الوحدة برنامج عملها لتتخطى في شراكة مع مكاتب التقييم المركزية في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين في تنفيذ السياسة التجريبية للجمعية العامة ومشروع التقييم النموذجيين اللذين قررت الجمعية أن يتم إجراؤهما فيما يتعلق بالتقييمات المستقلة على نطاق المنظومة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (انظر القرار ٦٨/٢٢٩). وتوفر تلك الشراكة فرصة للاستفادة من

القيمة المضافة النسبية لمختلف الأطراف صاحبة المصلحة وهي تعمل جنباً إلى جنب في إطار جهود متضافرة لدعم تقييم الجهود الإنمائية على نطاق المنظومة.

٣٢ - وخصصت الوحدة موارد كبيرة لهذا الجهد الرائد. ففي عام ٢٠١٥، استضافت الوحدة أمانة تنسيق التقييمات المستقلة على نطاق المنظومة وقامت، إلى جانب اضطلاعها بدور إشرافي عام، بإدارة الصناديق الاستثمارية المخصصة للموارد الخارجة عن الميزانية المتأتية من الدول الأعضاء والعديد من مكاتب التقييم التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وعملت رئيساً لآلية التنسيق المؤقتة المسؤولة عن وضع السياسات والدعوة وتعبئة الموارد، التي تضم بين أعضائها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وتتولى آلية التنسيق المؤقتة أيضاً مسؤولية الرصد، وقد قدمت تقارير عن تنفيذ السياسة المشار إليها وتقييمها النموذجيين، وعن التقدم المحرز في هذا الصدد. وبدأت آلية التنسيق المؤقتة حواراً من أجل إجراء التقييم المستقل لعام ٢٠١٦ واستعراض الجمعية العامة للتقييمات المستقلة على نطاق المنظومة.

٣٣ - واضطلعت الوحدة بدور قيادي في إجراء التقييمين النموذجيين بهدف ضمان الاستقلال مع تحقيق التوازن بين الجودة والواقع الذي يفرضه الوقت المتاح وقيود الميزانية ونظام أوموجا. وتولى مفتشان، بالترتيب، رئاسة فريق التقييم الإداري فيما يتعلق بكل من: (أ) التقييم الاستعراضي التوليقي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع التركيز بشكل خاص على القضاء على الفقر؛ و (ب) تقييم إسهام منظومة الأمم المتحدة في تعزيز القدرات الوطنية في مجال جمع البيانات والقدرات الإحصائية من أجل دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. واستخدم التقييمان اللذان بدأ إجراؤهما في عام ٢٠١٥ خدمات أفرقة الخبراء الاستشاريين وسينجزان في عام ٢٠١٦. وستقدم النتائج لمناقشتها في إطار حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٦. وأنيطت بالوحدة أيضاً فيما يتعلق بمهدين التقييمين مهمة استعراض التقارير والتوصيات، وإصدار تقارير بالنيابة عن فريق التقييم الإداري، ومتابعة التقارير وفقاً للمادة ١٢ من نظامها الأساسي.

٣٤ - وقامت الوحدة أيضاً طوال عام ٢٠١٥ باستعراض وتحليل المبادرات النموذجية في مجال التقييمات المستقلة على نطاق المنظومة للوقوف على قيمتها الكلية فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبالدور المستمر والمعزز الذي تضطلع به الوحدة في تقييم الجهود الإنمائية في إطار ولايتها باعتبارها الهيئة الرقابية الخارجية الوحيدة على نطاق منظومة

الأمم المتحدة. وحتى يتسنى للوحدة تحقيق الكفاءة والفعالية في اضطلاعها بدورها، فإنها تعزم استخدام طرائق مختلفة للشراكات من أجل تعزيز هذا الدور باستخدام الدروس المستفادة من الجهد الرائد المبذول في مجال التقييمات المستقلة على نطاق المنظومة.

هاء - قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها

نظام التتبع الشبكي

٣٥ - قامت وحدة التفتيش المشتركة في السنوات الأخيرة بتوجيه استثمارات كبيرة لتحسين قدرتها على تتبع قبول التوصيات وتنفيذها، تماشياً مع العديد من طلبات الجمعية العامة (القرارات ١٦/٥٤ و ٢٣٠/٥٥ و ٢٦٧/٥٩ و ٢٧٢/٥٩ و ٢٥٨/٦٠ و ٢٤٦/٦٢ و ٢٧٢/٦٣ و ٦٨ ٢٦٢/٦٤ و ٢٧٠/٦٥ و ٢٥٩/٦٦ و ٢٥٦/٦٧ و ٢٦٦/٦٨). وقد أدى نظام التتبع الشبكي الذي اعتمد في عام ٢٠١٢ إلى إدخال تحسينات هامة في هذا الصدد. وهو لا يعمل فحسب بوصفه منصة إلكترونية تتيح للمنظمات المشاركة الوصول إلى التوصيات وتحديث المعلومات عن حالتها، بل أيضاً بوصفه أداة للإبلاغ والتحليل الإحصائي، لأنه يشمل الرسوم البيانية.

٣٦ - واستجابة لطلب بعض المنظمات المشاركة مواصلة تسهيل استخدام النظام من خلال تطوير صيغ تصدير إضافية كافية ووضع طريقة أكثر فعالية لجمع وتبادل تعليقاتها ومقترحاتها، أعدت الوحدة وثيقة للمواصفات التقنية محدّث على أساسها نظام التتبع الشبكي (انظر المرفق الثالث). ونتيجة لذلك، يُعتمزم طرح صيغة محسنة جديدة للنظام في عام ٢٠١٦.

عدد التوصيات

٣٧ - بذلت الوحدة جهوداً لمعالجة شواغل المنظمات المشاركة إزاء ارتفاع عدد التوصيات الواردة في التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة للإدارة. ويبين الجدول ١ أدناه نتائج هذه الجهود. وقد انخفض متوسط عدد التوصيات بحسب التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة للإدارة من ١١,٤ في عام ٢٠١٠ إلى ٤,٥ في عام ٢٠١٥. والتوصيات الحاسمة فقط هي التي تصاغ على هذا النحو بينما يسلب الضوء على الاقتراحات الأخرى في نص التقارير. وليس من الضروري أن يجري رسمياً متابعة هذه التوصيات "غير الملزمة"، غير أن المديرين التنفيذيين يشجعون على تنفيذها، مع أخذ الظروف الخاصة بكل منظمة في الاعتبار.

الجدول ١

عدد التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة للإدارة والتوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٠

مجموع الفترة	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة للإدارة						
المقدمة على نطاق المنظومة والمتعلقة بعدة منظمات	٤٨	٥	٧	٥	١٣	١٠
المتعلقة بفرادى المنظمات	٢٠	٦	٣	٢	٤	٢
مجموع التقارير والمذكرات والرسائل الموجهة للإدارة	٦٨	١١	١٠	٧	١٧	١٢
التوصيات						
المقدمة على نطاق المنظومة والمتعلقة بعدة منظمات	٣٧٢	٣٣	٦١	٢٨	٦٥	١٠٠
المتعلقة بفرادى المنظمات	١٣٢	١٦	١٦	٦	٤٤	١٠
مجموع التوصيات	٥٠٤	٤٩	٧٧	٣٤	١٠٩	١١٠
متوسط عدد التوصيات بحسب النواتج	٧,٤	٤,٥	٧,٧	٤,٩	٦,٤	٩,٢

المصدر: نظام التتبع الشبكي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

معدل قبول التوصيات المقدمة على نطاق المنظومة والمتعلقة بفرادى المنظمات ومعدل تنفيذها

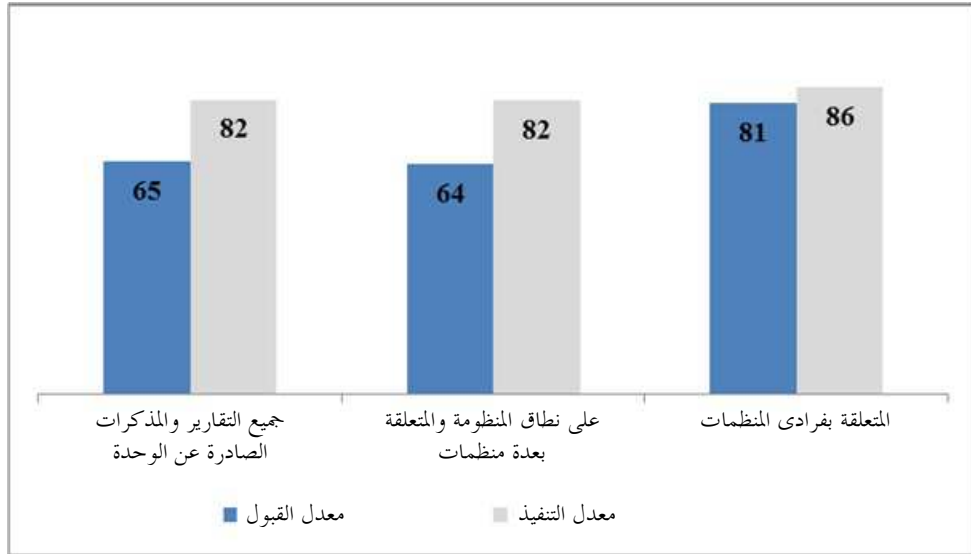
٣٨ - في أوائل عام ٢٠١٦^(٢)، كان متوسط معدل قبول التوصيات الصادرة فيما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٤ والواردة في التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات أعلى (٨١ في المائة) من متوسطه للتوصيات المقدمة على نطاق المنظومة وللتوصيات المقدمة إلى عدة منظمات (٦٤ في المائة) (انظر الشكل الأول).

٣٩ - وبالمثل، كان معدل تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات خلال نفس الفترة أعلى (٨٦ في المائة) من معدله للتوصيات المقدمة على نطاق المنظومة (٨٢ في المائة).

(٢) في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. لم تقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والاتحاد البريدي العالمي أي مدخلات لعام ٢٠١٤.

الشكل الأول
متوسط معدلات قبول وتنفيذ التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة
(٢٠٠٧-٢٠١٤)

(بالنسبة المئوية)



المصدر: نظام التتبع الشبكي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٤٠ - ويمكن أن تعزى هذه الفروق إلى أن التوصيات الموجهة إلى كيان واحد تفصل بحيث تكون أكثر ملاءمة لحالته المحددة، وتكون من ثم أوثق صلةً وتقبلها الإدارة بسهولة أكبر.

٤١ - وعلاوةً على ذلك، فإن تنفيذ التوصيات المقبولة قد يستغرق عدة سنوات نظراً لأنها تعالج في كثير من الأحيان قضايا هيكلية وتتحدى السياسات والممارسات القائمة وتقتراح اتجاهات جديدة، مما يتطلب إصدار قرارات مشتركة فيما بين الإدارات وقرارات من الإدارة العليا أو من الهيئات التشريعية. وبغية تعزيز الفهم المشترك للمسائل المعنية وبالتالي تحسين احتمالات التنفيذ، تعتزم الوحدة الدخول في حوار أكثر فعالية مع المنظمات طوال فترة إعداد التقارير والمذكرات.

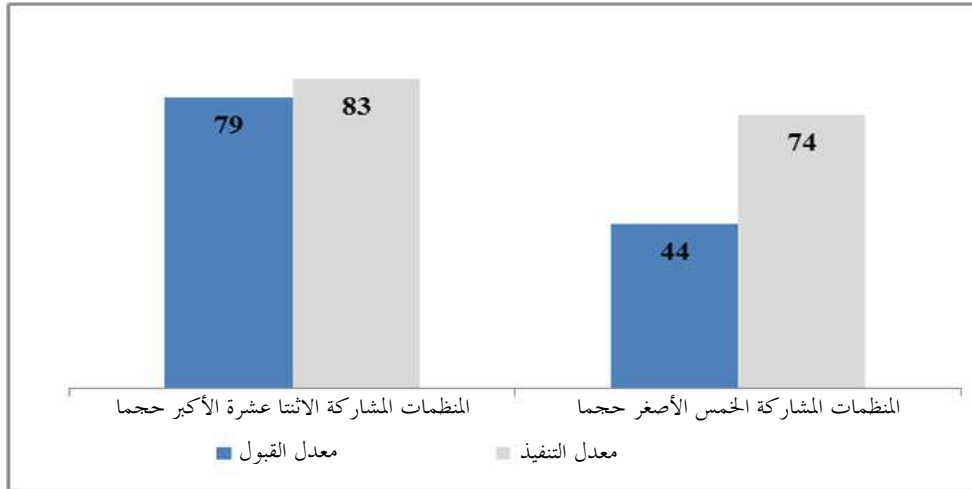
٤٢ - ولا يزال بت الهيئات التشريعية في التوصيات عاملاً رئيسياً. وهناك إقرار بذلك في الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى الأجهزة التشريعية لاتخاذ إجراءات محددة بشأن توصيات الوحدة (القرار ٢٣٣/٥٠، الفقرة ٨). ولا يزال ذلك الأمر في انتظار التنفيذ الكامل. وستسعى الوحدة من جانبها إلى تيسير إصدار قرارات تشريعية محددة، بسبل تشمل تقديم توصيات سهلة التطبيق وعملية المنحى وتعالج مسائل محددة بدقة.

٤٣ - ويشير تحليل أكثر دقة مفصل بحسب المنظمات (انظر المرفق الثاني الذي يبين مجمل معدلات قبول المنظمات المشاركة لتوصيات الوحدة وتنفيذها في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٤) إلى أن المنظمات المشاركة الأكبر حجما (الأمم المتحدة، والبرنامج الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، وصندوق السكان، ومكتب خدمات المشاريع، والأونروا) تسجل في الغالب معدلات أعلى لقبول التوصيات (٧٩ في المائة) وتنفيذها (٨٣ في المائة) من تلك التي تسجلها المنظمات الأصغر حجما (المنظمة البحرية الدولية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة السياحة العالمية، والاتحاد البريدي العالمي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية)، باستثناء المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

معدلات قبول وتنفيذ التوصيات في المنظمات المشاركة الاثنتي عشرة الأكبر حجما والمنظمات المشاركة الخمس الأصغر حجما (٢٠٠٧-٢٠١٤)

(بالنسبة المئوية)



المصدر: نظام التتبع الشبكي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٤٤ - وتلاحظ الوحدة الصعوبات التي تواجهها المنظمات الخمس الأصغر حجما من حيث قبول جميع التوصيات الواردة في تقارير الوحدة ومذكراتها المقدمة على نطاق المنظومة وتنفيذها بشكل كامل. ولذلك، قررت أن من الضروري زيادة فعالية الحوار مع هذه المنظمات عند التماس تصويبات وقائعية وتعليقات موضوعية على مشاريع التقارير، وذلك للتأكد من قدرة المنظمة المعنية على قبول التوصيات وتنفيذها في مرحلة لاحقة.

الفصل الثاني

آفاق عام ٢٠١٦

٤٥ - تدرك الوحدة أنها تواجه بيئة شحيحة الموارد في اضطلاعها بمهام أكثر تعقيدا تتطلب مزيدا من البحث، وتحتاج إلى مشاورات مكثفة، وإلى تنسيق وثيق مع الأطراف صاحبة المصلحة، وإلى السفر، وهي أمور تتطلب كلها مزيدا من الموارد. وإضافة إلى التصرف بناء على طلبات تشريعية محددة أو معالجة مسائل تتعلق بمخاطر نظامية عالية مثل الغش، ترى الوحدة أن هذه المهام تستند إلى ميزتها النسبية الفريدة - وهي نطاقها الأفقي - ومن ثم فهي مهام تستحق الاستثمار فيها.

٤٦ - وبالنظر إلى ضغوط الموارد، تتخذ الوحدة حاليا تدابير لزيادة إمكانية تحقيق ذلك. فهي تحد من عدد المهام التي تقوم بها لإتاحة الدعم الكافي للمهام التي يتم اختيارها؛ وتعيد النظر في المنهجية التي يتم من خلالها تخصيص الموظفين والدعم المالي للمهام؛ وتلتمس التبرعات من خارج الميزانية وتطلب انتداب الموظفين الفنيين المتدربين والمتدربين لتكميل قدرة الوحدة. وستنظر الوحدة أيضاً في توجيه اهتمام الهيئات التشريعية/مجالس الإدارة إلى الآثار الكاملة التي تترتب على صعيد الموارد نتيجة لطلباتها.

٤٧ - وعلاوة على ذلك، تقرر الوحدة بضرورة النظر في طريقة توزيع الموارد المتاحة لها. وهي تتصور في جملة أمور أن تجري استعراضا لهيكل أمانتها للنظر في أفضل السبل التي يمكن من خلالها دعم الوحدة ومساعدتها فيما يتعلق باحتياجاتها الحالية. وستجري الوحدة مشاورات مع الكيانات ذات الصلة في هذا المسعى وتقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن النتائج التي توصلت إليها وإمكانيات التعديل.

٤٨ - وقد أعان المفتشين البالغ عددهم ١١ مفتشا (برتبة مد-٢) (انظر المرفق الخامس) على أداء مهامهم أمين تنفيذي (برتبة مد-٢)، وتسعة موظفين لشؤون التقييم والتفتيش (موظفان برتبة ف-٥، وثلاثة موظفين برتبة ف-٤، وثلاثة موظفين برتبة ف-٣، وموظف برتبة ف-٢)، ومُحقّق (برتبة ف-٣)، وخمسة مساعدين لشؤون البحوث (من الرتبتين خ-٧ و خ-٦). ويضطلع الموظفون الفنيون المنتدبون للعمل في إطار المشاريع أيضاً بمهام إضافية ضرورية لعمل الوحدة الإداري (وهي التصديق على النفقات، وإعداد الميزانية المقترحة، والمشاركة في أفرقة اختيار الموظفين عند الضرورة، وما إلى ذلك). وواصل أربعة موظفين من فئة الخدمات العامة تقديم الدعم إلى الوحدة في مجالات الإدارة وتكنولوجيا

المعلومات وإدارة الوثائق والدعم في مجال التحرير فضلا عن أشكال أخرى من الدعم. ووفّر برنامج التدريب الداخلي أيضا قدرات دعم قيّمة.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٥، بلغت الميزانية العادية السنوية المخصّصة للوحدة ٨,٢ ملايين دولار غطّت نسبة ٩٣ في المائة منها تكاليف الموظفين بما في ذلك تكاليف الأحد عشر مفتشا. أما النسبة المتبقية، وقدرها ٧ في المائة، فقد رُصدت لنفقات أخرى، من بينها المساعدة المؤقتة وتكاليف السفر والخبراء الاستشاريين وتكاليف تشغيلية أخرى. وأثر بدء العمل بأوموجا في الإقفال المالي لحسابات فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وتعتزم الوحدة إجراء المزيد من التحليل في هذا المجال.

٥٠ - وفيما يتعلق بمحشد الموارد، وردت مساهمة من إحدى الدول الأعضاء (النرويج) لتمويل جزء من أعمال صيانة وتحديث نظام التتبع الشبكي في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وتدريب المفتشين والموظفين، ودعم تنفيذ مشروعين على نطاق المنظومة ككل ونشاطٍ لا علاقة له بإعداد التقارير.

٥١ - وتواصل حكومات ثلاث دول أعضاء (ألمانيا وفرنسا واليابان) تمويل وظائف ثلاثة موظفين فنيين مبتدئين لمدة سنتين ستنتهي في عام ٢٠١٦. وتدعو الوحدة الجهات المانحة الرئيسية، والبلدان الأخرى التي يمكنها تقديم التبرعات لمشاريع محددة ومواصلة تمويل وظائف الموظفين الفنيين المبتدئين إلى القيام بذلك. ويُطلب من المنظمات المشاركة تقديم الدعم للمشاريع التي تهمّها.

٥٢ - ولا يمكن أن تكون الموارد الخارجة عن الميزانية هي الحلّ في جميع الظروف، ولا سيما في المجالات التي يكون فيها ضروريا أن يبقى التمويل ثابتا ويُمكن التنبؤ به. ومن الأمثلة على ذلك تعهّد النظم الرئيسية لتجهيز البيانات التي أصبحت من السمات الهيكلية لعمل الوحدة، كنظام التتبع الشبكي والموقع الإلكتروني للوحدة. وتتطلع الوحدة إلى الاشتراك مع الأمين العام في بحث خيارات استضافة موقعها الشبكي داخليا، تبعاً لما طلبته الجمعية العامة في القرار ٢٤٧/٧٠، وإيجاد حلول للمسائل المتعلقة باستمرار توفير الدعم والموارد لنظام التتبع.

٥٣ - وستواصل الوحدة العمل مع الهيئات التشريعية للمنظمات المشاركة فيها ومجالس إدارتها وأماناتها للتأكد من أن الترتيبات القائمة فيما يخص وحدة التفتيش المشتركة هي ترتيبات مواتية لتنفيذ ولايتها وفقا لنظامها الأساسي. وفي هذا السياق، ستواصل الوحدة، استنادا إلى الفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٦٩، حوارها مع الجهات الفاعلة المعنية بشأن كيفية تطبيق المادة ٢٠ من النظام الأساسي بحيث تعزز تطبيق المادة ٧ منه.

الفصل الثالث

برنامج العمل لعام ٢٠١٦

٥٤ - نظرت الوحدة، عند إعداد برنامج عملها، في قائمة قصيرة تضم ١٥ موضوعا، انبثقت من المشاورات التي أجرتها مع شركائها والمشاورات الداخلية، و ١٦ موضوعا من القائمة المتعلقة بالفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويشمل برنامج العمل، الذي اعتمده الوحدة في أوائل عام ٢٠١٦، تنفيذ ٤ مشاريع على نطاق المنظومة ككل، ومشروع واحد يغطي عدة منظمات، ومشروعين لاستعراض للجوانب التنظيمية والإدارية لاثنتين من المنظمات المشاركة (انظر المرفق السادس).

٥٥ - وحددت الوحدة عددا من المواضيع المحتملة المتعلقة بفترة السنتين ٢٠١٧-٢٠١٨، تُدرج على قائمة للنظر فيها. والقائمة ليست شاملة وهي عرضة للتغيير.

٥٦ - وتتضمن خطة العمل لعام ٢٠١٦ ما مجموعه ٧ مشاريع جديدة (انظر الموجز أدناه) و ١١ مشروعاً مرحلاً من خطة العمل السابقة.

موجز المشاريع المدرجة في برنامج العمل لعام ٢٠١٦

416.A: استعراض عملية تقديم الخدمات الإدارية في مجموعة مختارة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٥٧ - أجرى العديد من كيانات الأمم المتحدة تغييرات كبيرة على صعيد تقديم الخدمات الإدارية، شملت تغييرات أجريت بتوجيه من الهيئات التشريعية، من أجل كفالة دعمها للاحتياجات البرنامجية بصورة أكثر فعالية وكفاءة. وتطبق المنظمات استراتيجيات مختلفة، مثل التعاون فيما بينها على الصعيد القطري للحد من قيام أكثر من جهة بالمهام نفسها ولدمج خدمات الدعم من خلال مجموعة من الخيارات؛ ومثل الإدماج وإعادة التنظيم على الصعيد الداخلي، وإعادة تصميم أساليب العمل، وتجميع بعض المهام في مراكز الخدمات الإقليمية أو العالمية. ويرهن طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٤٨/٧٠ إلى الأمين العام تقديم اقتراح مفصل ومنقح بشأن نموذج لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي الاهتمام المتواصل الذي تحظى به هذه المسألة.

٥٨ - وستجري الوحدة استعراضا للخبرة التي اكتسبتها مجموعة مختارة من المنظمات المشاركة في إعادة تصميم الكيفية التي تقدم بها الخدمات الإدارية. ومن المسائل التي سيتناولها الاستعراض النهج المختلفة المتبعة، والمهام التي كانت محور إعادة التنظيم أو النقل، والأدوار

المنوطة بمراكز الخدمات، ومسائل المواءمة والدمج فيما بين الوكالات، ومسائل الموظفين. وستستخلص الوحدة استنتاجات بشأن الدروس المستفادة حتى تاريخه في ما يتعلق بالعوامل التي يتعين النظر فيها وإدارتها عند التخطيط لإدخال تغييرات من هذا القبيل، والفوائد المحققة، والأدوات اللازمة لتقييم النتائج.

4.417: استعراض إدارة المعارف في منظومة الأمم المتحدة

٥٩ - سيُجرى في إطار الاستعراض، بالاستناد إلى التقارير السابقة التي أصدرتها الوحدة، تحليل مقارن للسياسات المتعلقة بإدارة المعارف وللممارسات ذات الصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل. وسيقدم التقرير تقييماً للتقدم المحرز في هذا المجال خلال العقد الماضي، مع التسليم بأن الحالة تختلف من منظمة إلى أخرى. وسيسعى التقرير أيضاً إلى تحديد العوامل المُساعدة على التنفيذ الفعال للسياسات المتعلقة بإدارة المعارف، والسبل الممكنة للمواءمة فيما بينها، وتبادل الممارسات الجيدة. وستشكل الأطر والإجراءات التنظيمية، والثقافة المؤسسية، والقدرة على التكيف مع الديناميات التي تنطوي عليها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بعض العناصر الرئيسية للتحليل المقرر إجراؤه. وسيولى تركيز خاص لإدارة المعارف باعتبارها وسيلة للإسهام في تعزيز الفعالية في التنفيذ.

4.418: استعراضات المساءلة والرقابة التي تتولاها الجهات المانحة والتي تُجرى في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٦٠ - في السنوات الأخيرة، أصبح التمويل المقدم من الجهات المانحة ضرورياً لمعظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الولايات الموكلة إليها. وعند تحويل الأموال إلى منظومة الأمم المتحدة، تجري الجهات المانحة بصورة متزايدة استعراضات رقابية خاصة بها لبرامج الأمم المتحدة للتأكد من أن الأموال استُخدمت بكفاءة وفي الأغراض المقصودة، مع توافر المستوى المتوقع من المساءلة. وتُجرى هذه الاستعراضات إضافة إلى الضمانات التي يتيحها هيكل الرقابة والمساءلة المعمول به في منظومة الأمم المتحدة والذي يتألف من مكاتب الرقابة الداخلية ومراجعي الحسابات الخارجيين وآليات أخرى للمساءلة. وسيُركز هذا التقرير على جملة أمور منها طبيعة الاستعراضات التي تتولاها الجهات المانحة ونطاقها والأسباب الداعية إليها، ومدى استيفاء متطلبات المساءلة التي تفرضها الجهات المانحة من خلال عمليات الرقابة المعمول بها، وكيفية التخطيط لأي متطلبات أخرى وتنسيقها وإدراجها في الميزانية بصورة فعالة كي يتسنى تحقيق الأهداف التي تنوحتها جميع الجهات صاحبة المصلحة.

419 A: الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية

٦١ - أحاطت الجمعية العامة علماً مع التقدير في قرارها ٢٨٨/٦٩ بالتقرير المعنون "التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتحديد معايير الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية" (A/69/921)، كما كلفت الوحدة بإجراء الاستعراض الشامل، وطلبت منها أن تبدأ في أقرب وقت ممكن استعراضها فيما يتعلق بالتوصيات ٢ و ٣ و ٤ من تقريرها، آخذة في اعتبارها عمليات التفاوض الحكومية الدولية الجارية والإطار الزمني المحدود المتاح لعرض النتائج الأولية. وتناول مشروع المتابعة المضطلع به في عام ٢٠١٥ مسائل مرتبطة بالتنسيق فيما بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدور الذي تقوم به كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتحليل الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٢ - واستجابة لما ورد في الفقرة ٢ من منطوق القرار ٢٨٨/٦٩، وللطلب المكرر في الفقرة ١٢ من القرار ٢٠٢/٧٠، أدرجت الوحدة في برنامج عملها لعام ٢٠١٦ الاستعراض المعنون "الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية" الذي سيركز على الدعم الذي يُقدم على نطاق المنظومة بأسرها للدول الجزرية الصغيرة النامية، وسيشمل الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبعض من أمانات الاتفاقيات البيئية. وستُرفق نتائج الاستعراض الشامل، في شكل إضافة، بتقرير الأمين العام عن الدول الجزرية الصغيرة النامية، حسب ما هو مطلوب في القرارين ٢٨٨/٦٩ و ٢٠٢/٧٠.

420 A: استعراض سياسات السفر السارية في منظومة الأمم المتحدة

٦٣ - تشكل نفقات السفر ثاني أكبر بنود النفقات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بعد تكاليف الموظفين. ومن هذا المنطلق، أكدت الجمعية العامة مراراً في قرارات مختلفة أهمية اتخاذ تدابير عملية لزيادة الفعالية والكفاءة في استخدام موارد السفر الجوي الخاصة بتلك المؤسسات.

٦٤ - وسيقتضي ذلك تقييم سياسات السفر الحالية بهدف تحديد جوانب لتحقيق الوفورات فيها، وتدابير لتعزيز الكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، تستدعي التغيرات التي تحدث في

بمجال التكنولوجيا وفي الممارسات المتبعة في قطاع السفر إجراء استعراض متعمق لسياسات السفر للتأكد من استفادة منظومة الأمم المتحدة من تلك التطورات. وستُكَمَّل هذه الدراسة التقرير الذي أعدته الوحدة في عام ٢٠١٠ تحت عنوان "استعراض ترتيبات السفر في منظومة الأمم المتحدة" (A/65/338)، وستركز على سياسات السفر ومعاييرها، وتحدد المجالات التي يمكن فيها تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة ككل، والتدابير الكفيلة بترشيد تكاليف السفر.

A.421: استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٦٥ - في عام ١٩٨٥، أصبحت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التي أنشأتها الجمعية العامة في عام ١٩٦٦ بوصفها جهازا خاصا، وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة في ميدان التنمية الصناعية. وواجهت المنظمة مع مرور السنين تحديات كبيرة فيما يتعلق بأهمية الولاية المسندة إليها وأدائها ووضعها المالي، مما دفع إلى إنجاز سلسلة من الإصلاحات المؤسسية.

٦٦ - وسيُقيّم هذا الاستعراض مجالات مثل الحوكمة، والإدارة التنفيذية، والتخطيط الاستراتيجي، والإدارة التنظيمية والمالية، وإدارة الموارد البشرية، والرقابة، وأي مهمة مؤسسية أخرى يُحدد أنها تكنسي أهمية. ويعتزم في تلك الدراسة تقديم اقتراحات لإدخال تحسينات في هذه المجالات، حسب الاقتضاء، بهدف تيسير قيام منظمة التنمية الصناعية بدورها في تعزيز التنمية الصناعية المستدامة الشاملة للجميع على النحو المبين في إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة، الذي اعتمده المؤتمر العام للمنظمة في عام ٢٠١٣، وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستؤخذ في الاعتبار على النحو الملتمس حالة التوصيات الواردة في الاستعراض الذي أجرته الوحدة سابقا بشأن التنظيم والإدارة في منظمة التنمية الصناعية (JIU/REP/2003/1).

A.422: استعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٧ - أنشئ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ١٩٩٤ بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٤/١٩٩٤، وبدأ عمله في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ من أجل "الأضطلاع ببرنامج مشترك للأمم المتحدة مشمول بالرعاية المشتركة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على أساس التشارك في الملكية، والتعاون في التخطيط والتنفيذ، والتقاسم المنصف للمسؤولية". ويمثل البرنامج شراكة فريدة ذات هيكل مبتكر أُقيمت لتتولى القيادة على الصعيد العالمي فيما يتعلق بإتاحة

السبل أمام الجميع للحصول على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه وتقديم الرعاية والدعم اللازمين بشأنه في إطار مواجهة وباء الإيدز.

٦٨ - وسيركز الاستعراض على إجراء تقييم شامل للإدارة والتنظيم في البرنامج المشترك بهدف توفير الإرشاد بشأن إدخال المزيد من التحسين في مجالات شتى منها، على سبيل المثال، الهيكل التنظيمي والإدارة التنفيذية؛ والتخطيط الاستراتيجي؛ وآلية التمويل؛ والإطار المالي والمراقبة المالية؛ وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات؛ وخدمات دعم العمليات؛ وأداء المكاتب الإقليمية والقطرية لعملها؛ والرقابة.

المرفق الأول

حالة تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٥ في ٣١ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠١٥^(أ)

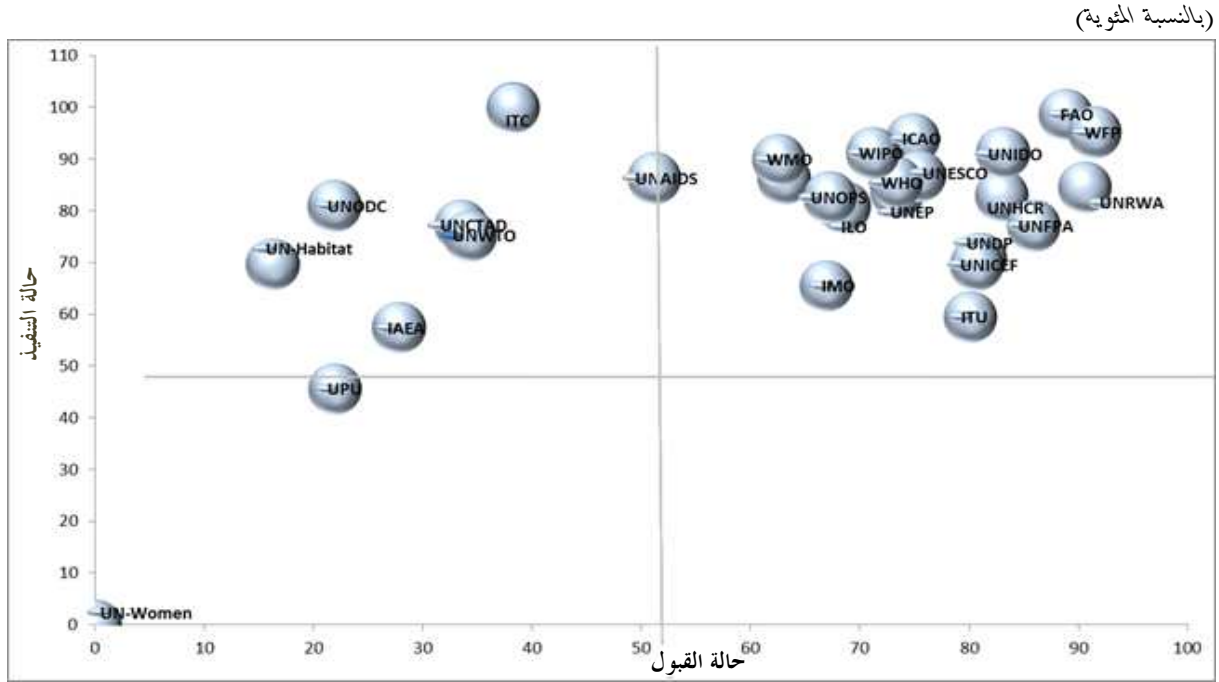
اسم المشروع	الرمز/تاريخ الإنجاز
تقييم لأداء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعميم العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق	A/70/678
التوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة لتحديد معايير الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية	A/69/921
التعاون فيما بين اللجان الإقليمية للأمم المتحدة	A/70/677-E/2016/48
سياسات وممارسات الإعلام والاتصالات في منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2015/4
استعراض الأنشطة والموارد المخصصة للتصدي لتغير المناخ في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	A/70/627
استعراض خدمات أمين المظالم التي توفرها المنظمات على نطاق منظومة الأمم المتحدة	JIU/REP/2015/6
استعراض السلامة والأمن في منظومة الأمم المتحدة (رسالة سرية موجهة للإدارة)	JIU/ML/2015/1
رسالة موجهة للإدارة بشأن الجهود التي تبذلها منظمة السياحة العالمية للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	JIU/ML/2015/2
استعراض مدى قبول وتنفيذ الأمانة العامة للأمم المتحدة لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة	JIU/ML/2015/3
استعراض مدى قبول وتنفيذ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة	JIU/ML/2015/4
استعراض مدى قبول وتنفيذ برنامج الأغذية العالمي لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة	JIU/ML/2015/5
رسائل موجهة للإدارة بشأن تقييم عمليات إدارة العقود بعد منحها في ١٤ مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	JIU/ML/2015/6
التخطيط لتعاقب الموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	من المقرر إنجازه في شباط/فبراير ٢٠١٦
استعراض التنظيم والإدارة في الاتحاد الدولي للاتصالات	من المقرر إنجازه في شباط/فبراير ٢٠١٦
الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية:	من المقرر إنجازه في شباط/فبراير ٢٠١٦
النتائج الأولية	

(أ) تشمل المشاريع التي جرى ترحيلها من عام ٢٠١٤. والتقارير والرسائل الموجهة للإدارة متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.unjiu.org.

اسم المشروع	الرمز/تاريخ الإنجاز
استعراض السلامة والأمن في منظومة الأمم المتحدة (تقرير)	من المقرر إنجازه في آذار/مارس ٢٠١٦
منع الغش والكشف عن حالاته والتصدي له في منظومة الأمم المتحدة	من المقرر إنجازه في آذار/مارس ٢٠١٦
التقييم المستقل الأول على نطاق المنظومة: تقييم استعراضي توليفي لتقييمات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠٠٩-٢٠١٣	من المقرر إنجازه في آذار/مارس ٢٠١٦
المرحلة الثانية من استعراض الإدارة القائمة على النتائج على نطاق المنظومة (منتجان)	من المقرر إنجازه في نيسان/أبريل ٢٠١٦
حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	من المقرر إنجازه في نيسان/أبريل ٢٠١٦
التقييم المستقل الثاني على نطاق المنظومة: المساهمة في تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية المتعلقة بالتخطيط والرصد	من المقرر إنجازه في أيار/مايو ٢٠١٦
استعراض مدى قبول المؤسسات المشاركة وتنفيذها لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة	من المقرر إنجازه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦
الشراكة في التقييم المستقل على نطاق المنظومة: تنفيذ المرحلة التجريبية	مشروع غير ذي صلة بإعداد التقارير. من المقرر إنجازه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

المرفق الثاني

الحالة الإجمالية لقبول المنظمات المشاركة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها لهذه التوصيات في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤



المختصرات:

المنظمة العالمية للملكية الفكرية	WIPO	منظمة الصحة العالمية	WHO
منظمة العمل الدولية	ILO	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	UNCTAD
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	UNOPS	منظمة السياحة العالمية	UNWTO
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	UNEP	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)	UN-Habitat
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	UNIDO	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	IAEA
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	UNODC
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)	UNRWA	مركز التجارة الدولية	ITC
صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA	الاتحاد البريدي العالمي	UPU
منظمة الأمم المتحدة	UN	الاتحاد الدولي للاتصالات	ITU
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	UNICEF	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	WMO
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	UNESCO
المنظمة البحرية الدولية	IMO	منظمة الطيران المدني الدولي	ICAO
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	UNAIDS	برنامج الأغذية العالمي	WFP
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	UN-Women	منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)	FAO

المرفق الثالث

التقييم المقترح لنظام التتبع الشبكي: المؤشرات الرئيسية

ألف - مقدمة

١ - رحبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٥/٦٩، بفائدة النظام الشبكي وجدواه في تتبع توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وأبرزت أهمية صيانة النظام، وشجعت الوحدة على أن تضع مؤشرات إنجاز لقياس دور النظام في تحسين تتبع التوصيات وأن تبلغ عن ذلك في تقريرها المقبل.

٢ - وبعد مرور ثلاث سنوات على الإطلاق الناجح لنظام الوحدة للتتبع الشبكي، حان الوقت بالفعل لإجراء مزيد من التحليل للمنافع التي حققها. وتجدر الإشارة إلى أن الأداء الرفيع لهذا النظام غني عن البيان، وقد أقر به العديد من أصحاب المصلحة، مثل معظم المنظمات المشاركة والجمعية العامة وعملية استعراض الأقران التي جرت للوحدة في عام ٢٠١٣؛ ولا شك أن نظام التتبع الشبكي يشكل معلما بارزا في الطريقة التي تتبع بها الوحدة توصياتها.

باء - وصف النظام السابق وبدء العمل بنظام التتبع الشبكي

٣ - كانت متابعة التوصيات تجري سابقا باستخدام قاعدة بيانات محلية بالاقتران مع العديد من الإجراءات اليدوية، حيث كان يوجه طلب أولي لتقديم البيانات المتعلقة بحالة القبول والتنفيذ إلى المنظمات المشاركة مرة واحدة في السنة؛ وبعد ذلك، تُدخل الردود الواردة يدويا في النظام. وقد كانت هذه العملية المضنية بالنسبة للجانبين، أي الوحدة والمنظمات المشاركة، تستغرق وقتا طويلا وتفتقر إلى الكفاءة. وكان يُتوقع من المنظمات بعدئذ أن تحتفظ بسجلاتها الخاصة وتضع إجراءات داخلية من أجل متابعة التوصيات.

٤ - والأساس المنطقي الرئيسي للنظام الجديد هو تمكين المنظمات من تحديث المعلومات ذات الصلة على شبكة الإنترنت، في أي وقت ومن أي مكان، وتجنب تكرار إدخال البيانات (أولا على جانب المنظمة المشاركة عندما تستعد لتقديم تقريرها السنوي إلى الوحدة، وثانيا، في الوحدة التي كان يتوجب عليها إعادة إدخال البيانات في قاعدة البيانات المحلية القديمة). وقد عزز نظام التتبع الشبكي أيضا حفظ السجلات، فقد أدى إلى تفادي الحاجة إلى حفظ السجلات على كلا الجانبين؛ ويتم الآن تقاسم قاعدة بيانات مشتركة واحدة فقط، ولا تحتاج المنظمات المشاركة إلى أن يكون لديها نظام إضافي للإبقاء على

السجلات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، عزز نظام التتبع الشبكي أيضا تقديم التقارير، بما في ذلك عن طريق الإنتاج الآلي للخرائط والرسوم البيانية؛ ولم تكن هذه الوظيفة متاحة في النظام القديم. ويمكن النظام الجديد الدول الأعضاء والمفتشين وموظفي الوحدة وغيرهم من أصحاب المصلحة المأذون لهم، باستخدام ضوابط مختلفة لدخول المستخدم، من القيام عبر شبكة الإنترنت بفحص واستعراض حالة تنفيذ كل منظمة من المنظمات المشاركة لأي توصية واردة في مختلف التقارير. ويتيح أيضا المقارنة بين الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

٥ - ويتضمن نظام التتبع الشبكي بيانات ذات صلة بتقارير الوحدة التي صدرت منذ عام ٢٠٠٤؛ وقد بُذل قدر كبير من الجهد في سبيل نقل وتحويل البيانات من النظام القديم، فضلا عن إدخال البيانات الجديدة لتلبية متطلبات الإبلاغ الجديدة.

الجدول ألف - ١

الاختلافات بين نظام المتابعة القديم الخاص بتتبع حالة قبول التوصيات وتنفيذها ونظام التتبع الشبكي الجديد

الخاصية	النظام "القديم" نظام التتبع الشبكي
جمع البيانات الآنية والإبلاغ عنها	√
تفويض المسؤولية عن توفير معلومات عن حالة القبول والتنفيذ في المنظمة	√
مستويات مختلفة لضبط دخول المستخدم	√
عرض الإحصاءات بشكل فردي ومجمّع وبأشكال بيانية	√
منصة شبكية لتبادل المعلومات متاحة عن طريق الإنترنت للمنظمات المشاركة والدول الأعضاء	√

٦ - وفي عام ٢٠١٣، وصف استعراض الأقران نظام التتبع الشبكي، بعد سنة واحدة فقط من بدء العمل به، بأنه أداة مفيدة جدا تضع الوحدة في موقع رائد في أوساط الرقابة داخل منظومة الأمم المتحدة. وبعد ثلاث سنوات من إنطلاقه، يواصل نظام التتبع أداء مهامه على نحو مرض، وكان معدل توافر النظام خلال هذه الفترة قريبا جدا من ١٠٠ في المائة دون حدوث أي انقطاع في عمله.

جيم - المؤشرات القائمة

- ٧ - تستخدم الوحدة حاليا مزيجا من المؤشرات النوعية والكمية لتقييم الفوائد التي يحققها نظام التتبع الشبكي.
- ٨ - والمؤشرات الكمية المستخدمة هي: عدد المنظمات والمستخدمين الذين يستخدمون بشكل فعال نظام التتبع الشبكي. وفيما يتعلق بعدد المنظمات التي تستخدم نظام التتبع الشبكي، لا يوجد سوى منطمتين مشاركتين لم تستخدمها بعد نظام التتبع الشبكي في الإبلاغ، بينما كانت خمس منظمات في المتوسط، حسب السنة، لا تستخدم النظام القديم. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هناك حاليا ٤٢٥ مستخدما لنظام التتبع الشبكي داخل المنظمات المشاركة، أي ما متوسطه ١٥ مستخدما لكل منظمة، وهو ما يمثل عددا كبيرا جدا بالنسبة لأي نظام معلومات رقابي.
- ٩ - وتستخدم المؤشرات النوعية كذلك، ولا سيما فيما يتعلق برضا العملاء؛ وتجري الوحدة دوريا استقصاءات بشأن رضا العملاء لفهم وتقييم مستويات الرضا لدى مختلف المستخدمين عن شتى جوانب النظام (أي سهولة الاستخدام وقابلية الاستجابة والأداء الوظيفي وما إلى ذلك). وأسهمت هذه الاستقصاءات في مواصلة تطوير النظام من خلال القيام في وقت لاحق بتطوير وظائف جديدة طلبها المستخدمون النهائيون.
- ١٠ - وأجريت الدراسة الاستقصائية لرضا المستخدمين في سياق الاستعراض الجاري لقبول وتنفيذ التوصيات الصادرة عن الوحدة؛ ورأى ٧٣ في المائة من المجيبين أن نظام التتبع الشبكي قد حسن رصد التوصيات.
- ١١ - وقدمت الدراسة الاستقصائية لرضا المستخدمين أيضا معلومات عن المؤشرات الرئيسية الحالية والمحتملة لقياس فوائد نظام التتبع الشبكي وجدواها، على النحو التالي:
- عدد التقارير الإحصائية التي تنزلها المنظمات المشاركة من نظام التتبع الشبكي، حسب فئة التقرير، وحسب السنة؛
 - إمكانية الوصول السهل والسريع والحي إلى مستودع توصيات الوحدة؛
 - قدرة الدول الأعضاء على الوصول مباشرة إلى معلومات مفصلة عن كيفية متابعة المنظمات المشاركة للتوصيات الصادرة عن الوحدة.

دال - توصيات لتحسين/تنقيح المؤشرات

١٢ - ما من شك في أن نظام التتبع الشبكي حسن كثيرا من تتبع التوصيات والإبلاغ عن القبول والتنفيذ. وبذلت الوحدة قصارى جهدها لتلبية احتياجات المنظمات المشاركة وتوقعاتها في متابعة التوصيات، حيث أشركت المستخدمين النهائيين منذ المرحلة المبكرة السابقة للتصميم، وفي أنشطة التنفيذ اللاحقة. وفي هذا الصدد، قدمت الوحدة في عام ٢٠١٤ نسخة برمجية جديدة (V.1.1) وتعمل حاليا على إعداد نسخة محدثة جديدة لتنفيذ الوظائف التالية:

- خيارات إضافية لتصدير الملفات بصيغة إم إس وورد وإكسل
- مقارنة التقدم الذي تحرزه المنظمات المشاركة بين تواريخ مختلفة
- إنتاج تقارير حسب "نوع المنظمة" (أي "الوكالات المتخصصة" و "صناديق الأمم المتحدة وبرامجها")
- إمكانية إنتاج رسوم بيانية حسب المجموعات المواضيعية للتقارير والمذكرات والرسائل (وليس فقط حسب الفترة)

١٣ - واستنادا إلى التعليقات والاقتراحات المتواصلة المقدمة من المنظمات المشاركة، تلتزم الوحدة بمواصلة تحسين نظام التتبع الشبكي من أجل الحفاظ على نتائجه الإيجابية (سواء في التتبع أو تبادل المعلومات) ومواصلة تلبية احتياجات المنظمات المشاركة فيما يتعلق بمتابعة التوصيات الصادرة عن الوحدة.

المرفق الرابع

قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لحصصها في تكاليف وحدة
التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

النسبة المئوية	المنظمة
٤,٥	منظمة الأغذية والزراعة
٢,٠	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
٠,٨	منظمة الطيران المدني الدولي
٢,٢	منظمة العمل الدولية
٠,٣	المنظمة البحرية الدولية
٠,٧	الاتحاد الدولي للاتصالات
٣,٠	منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
٠,٩	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز
١٧,٢	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢,٦	اليونسكو
٢,٨	صندوق الأمم المتحدة للسكان
٨,٢	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
١٢,٥	اليونيسيف
١,٠	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
١٣,٩	الأمم المتحدة
٢,٣	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢,٢	الأونروا
٠,٨	هيئة الأمم المتحدة للمرأة
٠,١	منظمة السياحة العالمية
٠,٢	الاتحاد البريدي العالمي
١٣,١	برنامج الأغذية العالمي
٧,٠	منظمة الصحة العالمية
١,٢	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
٠,٣	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

تستند هذه النسب المئوية الأولية إلى الميزانيات المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وهي رهن بإعادة تقدير التكاليف وبالقرارات التي تصدرها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة. ويشمل البند المتعلق بالأمم المتحدة منظمة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومركز التجارة الدولية، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة. ولا يشمل المحكمتين والبعثات السياسية الخاصة وحفظ السلام (المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين).

المرفق الخامس

تكوين وحدة التفتيش المشتركة

١ - كان تكوين وحدة التفتيش المشتركة في عام ٢٠١٥ على النحو التالي (تنتهي فترة ولاية كل مفتش في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من السنة المبينة بين قوسين):

خورخي ت. فلوريس كاييخاس، الرئيس (هندوراس) (٢٠١٦)

جان وسلي كازو، نائب الرئيس (هايتي) (٢٠١٧)

غوبيناتان أشامكولانغاري (الهند) (٢٠١٧)

جورج أ. بارتسيوتاس (الولايات المتحدة الأمريكية) (٢٠١٧)

جيرار بيرو (فرنسا) (٢٠١٥)

إستفان بوستا (هنغاريا) (٢٠١٥)

بابا لويس فال (السنغال) (٢٠١٥)

سوكاي إيلي بروم - جاكسون (غامبيا) (٢٠١٧)

رجب السقيري (الأردن) (٢٠١٩)

غينادي تاراسوف (الاتحاد الروسي) (٢٠١٧)

جيهان ترزي، الرئيس (تركيا) (٢٠١٥)

٢ - وبدأ المفتشون التالية أسماؤهم ولايتهم لمدة خمس سنوات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ليحلوا محل المفتشين الأربعة الذين انتهت ولايتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥:

عائشة عفيفي (المغرب)

بيترو دوميتريو (رومانيا)

جيريمايه كريمر (كندا)

غونكه روشر (ألمانيا)

٣ - ووفقا للمادة ١٨ من النظام الأساسي للوحدة التي تنص على أن تنتخب الوحدة كل سنة من بين مفتشيها رئيسا لها ونائبا للرئيس، انتخبت الوحدة أعضاء مكتبها لعام ٢٠١٦ على النحو التالي:

غويناثان أشامكولانغاري (المهند)، رئيسا

غينادي تاراسوف (الاتحاد الروسي)، نائبا للرئيس

المرفق السادس

برنامج العمل لعام ٢٠١٦ (أ)

رقم المشروع	العنوان	النوع
A.416	استعراض عملية تقديم الخدمات الإدارية في مجموعة مختارة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	عدة منظمات
A.417	استعراض إدارة المعارف في منظومة الأمم المتحدة	على نطاق المنظومة
A.418	استعراضات المساءلة والرقابة التي تتولاها الجهات المانحة والتي تُجرى في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	على نطاق المنظومة
A.419	الاستعراض الشامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية: النتائج النهائية	على نطاق المنظومة
A.420	استعراض سياسات السفر السارية في منظومة الأمم المتحدة	على نطاق المنظومة
A.421	استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	منظمة بمفردها
A.422	استعراض التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	منظمة بمفردها

(أ) عرضة للتغيير خلال العام.

